المحاضرة الرابعة (حقوق الشباب)

حقوق الشباب

المدخل أو المنهج الحقوقي :

المدخل أو المنهج الحقوقي Rights-Based Approach مستمد من تراث الإتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية التي أرست المبادئ المنظمة لحقوق الإنسان في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ويمثل المدخل الحقوقي نقلة نوعية في مجال السياسة الاجتماعية علي وجه الخصوص .

فبعد أن كانت السياسات الاجتماعية تتقرر وترسم علي أساس مفهوم تقديم إحتياجات / خدمات أساسية Basic Needs / Services للفئات الاجتماعية المختلفة ، إستحدث المدخل الحقوقي رؤية مغايرة تدرك أن للتنمية بعدا سياسيا يرتبط بعلاقة الفرد بالدولة ، وبأن التراث الإنساني قد أرسي مبادئ حاكمة ومنظمة يتعين إلتزام الدول بمراعاتها بوصفها تمثل حدودا دنيا لحقوق الإنسان في المجتمع

وينبني المدخل الحقوقي علي الأسس والمبادئ التالية :

1 -تلتزم الدولة بأسس الحكم الرشيد أو الحكم الصالح Good Governessفي تحقيق العدالة وضمان المساوة وعدم التمييز بسبب النوع أو الجنس أو الدين أو اللون أو العرق أو الإنتماء السياسي أو الجغرافي ...

2 -كفالة الحقوق توجب الإلتزام بالمعايير والمواصفات المتفق عليها والمتضمنة في الإتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية .

3 كفالة الحق تقتضي ترجمة المبادئ القانونية المقررة في الإتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية إلي سياسات وبرامج وأنشطة تحقق النتائج المرجوة .

4 –حقوق الشباب غير قابلة للتجزئة ، ويتعين مراعاة التوازن والتكامل بينها .

5 وبناء علي الإعتراف بمبدأ كون الشباب مستحقين للحقوق (أصحاب حق) فإنه لابد من العمل علي تمكين Empowerment الشباب لممارسة حقوقهم والمشاركة في كل الأمور المعنية بهم .

تعريف مصطلح حقوق الإنسان :

ورد لفظ الحق Right في القرآن الكريم حوالي 194 مرة ، وهو إسم من أسماء الله تعالي ، والحق خلاف الباطل . والحق يشير إلي الصدق أو الحقيقة أو الصواب. كما أنه يشير إلي ما هو حق للفرد والجماعة . كما يشير إلي أنه قدر أو مساحة من الحرية أو هامش من السلوك متروك لصاحب الحق له أن يستخدمه أو يتحرك فيه كيفيما شاء ، فهو أمر واجب الوفاء وأمر مستحق لصاحب الحق .

وتعرف منظمة كير العالمية CARE مصطلح حقوق الإنسان Human Rights بأنه أحقية كل الناس في ظروف أساسية تدعم جهودهم للعيش بكرامة وفي سلام ولإنماء قدراتهم الكامنة كبشر إلي أقصي قدر ممكن .

كذلك تعرف المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان UNHCHR مصطلح حقوق الإنسان بأنها ضمانات قانونية عالمية ، تخص كل البشر ، وتحمي الأفراد والمجموعات من الأفعال أو الإمتناع عن الأفعال ، مما يؤثر علي كرامتهم الإنسانية .

حقوق الإنسان هي الحقوق والحريات المستحقة لكل شخص بسبب طبيعته البشرية وكونه عضوا في مجتمع إنساني . ويستند مفهوم حقوق الإنسان على الإقرار بما لجميع أفراد الأسرة البشرية من قيمة وكرامة أصيلة فيهم، فهم يستحقون التمتع بحريات أساسية معينة. وبإقرار هذه الحريات فإن المرء يستطيع أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادراً على اتخاذ القرارات التي تنظم حياته. وتستند حقوق الإنسان علي أسس عديدة ، علي رأسها جميع الديانات السماوية .

ضمان حقوق الإنسان :

المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان هي وكالة دولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة تهدف إلي الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها طبقا للإعلانات والإتفاقيات والمواثيق الدولية ولمنع انتهاكات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء ولتقوية النظام العالمي في هذا المجال ...

هذا وتكفل القوانين وتضمن الأنظمة التشريعية في معظم بلاد العالم صيانة حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأنظمة لا تكون دائماً فعالة، وتعجز معظمها عن إقرار بعض حقوق الإنسان ، وخاصة حقوق المرأة والشباب والأطفال . إلا أن المعايير العالمية تضمن إقرار هذه الحقوق عندما تعجز الحكومات عن حمايتها.

وكانت منظمة الأمم المتحدة التي تعمل للمحافظة على الأمن والسلام الدوليين قد سنت كثير من الإعلانات والإتفاقيات الدولية التي تقر حقوق الإنسان وتكفل صيانتها. وعلي رأس هذة الإعلانات : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر في العاشر من ديسمبر عام 1948 . وكان لمصر شرف المشاركة فى صياغة هذا الإعلان والموافقة عليه . كذلك كل الدول العربية وافقت علي هذا الإعلان ، منها علي سبيل : المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

أيضا من الإعلانات والإتفاقيات الدولية الأخري التي صدرت من قبل منظمة الأمم المتحدة بخصوص حقوق الإنسان ، نذكر : العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية (1966) والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية (1976) وإتفاقية حقوق الطفل (1989) وإتفاقية عدم التمييز ضد المرأة (1979) ...

هذا وتتواصل المجتمعات البشرية بعضها ببعض من خلال تفاعل الثقافات والتجارة ووسائل الإعلام كالصحف وشبكات الإنترنت والتلفاز. ويساعد هذا الاتصال الذي يعرف باسم العولمة Globalization على نشر الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم .وتقوم الأمم المتحدة وبعض المنظمات الأخرى بالكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، وتعمل على وقف هذه الانتهاكات.

إن موضوع حقوق الإنسان غدا الشغل الشاغل للمحافل الدولية العالمية والإقليمية، وقد أوصت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) UNESCO أن تدرس حقوق الإنسان مادة مستقلة في شتى مراحل التدريس . وعلى أثر ذلك تقرر إدخال مقرر خاص من متطلبات التخرج الجامعي في كل الكليات في عدد من الجامعات العربية ، كما أنه يدرس في نطاق الثقافة القومية أو القانون الدستوري والدولي في جامعات أخرى. والقصد من ذلك كله تثبيت مقولة أن الأصل ترسيخ الفكرة في ذهن الناس حتى يسهموا هم في تطويرها من حُلُم أو هدف نظري إلى حقيقة واقعة مؤيدة بالثواب والعقاب.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان :

ذكر مصطلح حقوق الإنسان في سبعة مواضع من ميثاق الأمم المتحدة (1945) الذي يعد دستور العلاقات الدولية في العصر الحاضر .وكما سبق ذكره فإنه في العاشر من ديسمبر لعام 1948أصدرت منظمة الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان U.N. Universal Declaration of Human Rights . ويقع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مقدمة وثلاثين مادة . بعد المقدمة ينتقل الإعلان إلى مواد غير مسلسلة يمكن ردها إلى أربع فئات:

1. الفئة الأولى :وتتناول الحقوق الفردية والشخصية.
2. الفئة الثانية :وتتناول علاقات الفرد بالمجموع أو بالدولة .
3. الفئة الثالثة :وتشمل الحريات العامة والحقوق الأساسية.
4. الفئة الرابعة :وتشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وتكفل حقوق السلامة الشخصية أمن الإنسان وحريته. فلكل مرء حق في الحياة والحرية وفي التمتع بالأمان على شخصه، كما لايجوز استرقاق أحد أو تعذيبه أو اعتقاله تعسفاً . أما الحريات المدنية فإنها تقر حرية التعبير عن المعتقدات بالأقوال والممارسة ؛ فهي تكفل لكل شخص حرية الرأي والتعبير والوجدان والدين والتجمع. ومن الحريات المدنية الأخرى: حق الاقتراع في الانتخابات، وفي تقلد الوظائف العامة وفي التزوج وتأسيس أسرة.

وتنطوي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على حصول الشخص على الحاجات الإنسانية الأساسية، وحقه في الرقي الاجتماعي. فلكل شخص حق في مستوى معيشة يكفى لضمان الصحة والرفاهة خاصة على صعيد المأكل والمسكن والملبس والعناية الطبية والتعليم. كما تنطوي على حق الشخص في العمل وإنشاء النقابات والانضمام إليها.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان :

أما في الوطن العربي فقد جاء ميثاق جامعة الدول العربية الموقع في عام 1945 خلواً من أي نص عن حقوق الإنسان، غير أن مجلس الجامعة وافق في عام 1968علي إنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لوضع ميثاق لحقوق الإنسان في الدول العربية الأعضاء .

وفي عام 1994 تم إصدار الميثاق العربي لحقوق الإنسان ، ثم في عام 2004 تم إعتماد نسخة معدلة ومحدثة من الميثاق من قبل القمة العربية السادسة عشرة التي تم استضافتها جمهورية تونس ، ودخل هذا الميثاق حيز التنفيذ في الدول العربية في العام 2008 .

وفي عام 1983 تم تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان تحت مظلة جامعة الدول العربية (مقرها القاهرة) وذلك بهدف تعزيز حقوق الإنسان في الوطن العربي من خلال عدة آليات ، نذكر منها علي سبيل المثال : توثيق روابط التعاون والتنسيق بين جميع المنظمات والجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان علي مستوي الدول العربية ، ونشر وتعميق الوعي لدي المواطنين بحقوقهم المشروعة ، إصدار كتب ونشرات وتقارير تدافع عن حقوق الإنسان في الدول العربية ...

أيضا شهد ويشهد الوطن العربي ولادة معاهد ومؤسسات وجمعيات تعنى بحقوق الإنسان العربي فعلاً لا قولاً من دون أن يقترن عملها بتصرف حكومي جماعي عربي. فعلي سبيل المثال يوجد في جمهورية مصر العربية حوالي 41 منظمة وجمعية ومركز ومؤسسة تعمل في مجال حقوق الإنسان وذلك حتي عام 2004 ، هذا بالإضافة إلي إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان في العام 2004 (إيمان محمد : 2006). هذا ويهدف هذا المجلس إلي تعزيز وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمتها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها .

حقوق الشباب :

يشير مصطلح حقوق الشباب Youth rights إلى فلسفات تهدف إلى تحسين وضع الحقوق المدنية للشباب. وبكلمات أخري فإن هذا المصطلح بمثابة رد فعل على الظلم المحيق بالشباب، و الحد من رهاب الشباب ephebiphobia ، و ازدراء الشباب adultism ، و التمييز علي أساس السن ageism ، و مناهضة ذلك بأشكال متعددة .

لقد بدأت حركة حقوق الشباب في الولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين، و كانت مهتمة بالدفاع عن الحقوق المدنية و المساواة الجيلية intergenerational equity أي المساوة بين جيل الشباب وجيل الكبار .

ولقد تضامنت حركة حقوق الشباب مع حركة الحقوق المدنية في الولايات الأمريكية المتحدة Civil Rights Movement للدفاع عن حقوق الشباب ، ولمعارضة حرب فيتنام، والنضال من أجل قضايا أخرى أيضا.

ولقد ساعدت شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت Internet) فكرة الدفاع عن حقوق الشباب على الانتشار مرة أخرى بشكل واسع، بعد أن خفتت بعض الشيء درجة نشاطها في عقد **الثمانينات وبداية التسعينات** كما أن من أهم ما تنادي به حركات حقوق الشباب هي حث الشباب على النشاط الحقوقي في بلدانهم، و مواجهة الحكومات من أجل توفير فرصة للشباب للمشاركة في حملات توعوية بحقوق الإنسان، مثلا، و غيرها من الأنشطة المتعلقة بالنضال الحقوقي بشكل عام.

ومن بعض الاستراتيجيات المستخدمة من قبل حركات حقوق الشباب للتوعية بالحقوق تتضمن: إيجاد برامج و منظمات للشباب تكون مهمتها الترويج لنشاطات الشباب المتعلقة بالحقوق، دعم مشاركة الشباب في الشؤون العامة للدولة من سياسية، اقتصادية، حقوق مدنية، ..إلخ، تعزيز حضور الشباب بأن يأخذوا حقهم في التعبير عن أنفسهم بدون وصاية أبوية أو تخويف من أي سلطة كانت.

منظمات حقوق الشباب :

ولقد ظهرت العديد من منظمات حقوق الشباب تهتم بالدفاع عن حقوق الشباب ، وبتوعية الشباب بحقوقهم ، وبدعم أي جهة تناصر حقوق الشباب ، ... ومن هذة المنظمات ، نذكر : حركة حقوق الشباب ورابطة حقوق الشباب الوطنية ومنظمة خدمة الشباب Youth Service America ... في الولايات المتحدة الأمريكية ،ومنظمة الشباب الأسبانية وجبهة الشباب ... في أسبانيا ، وشباب من أجل حقوق الإنسان وشباب من أجل التغيير والمساوة ... في جمهورية مصر العربية، والمدرسة الديموقراطية (وشعارها : إحترام حقوق الشباب) ... في جمهورية اليمن .

وعلي المستوي الدولي هناك شبكة عمل الشباب الدولية The Global Youth Action Network والتي تحض الشباب حول العالم على مناصرة حقوق الشباب، و هناك منظمة بيس فير Peace Fire التي تساهم في دعم ناشطي حقوق الشباب من النواحي التقنية.

مقترح مشروع قانون حقوق الشباب :

في البداية فإنه للأسف فإن كل الدول العربية – ماعدا تونس والسودان – لا يوجد بها قانون خاص بالشباب بها يضمن لهم حقوقا محددة بشكل خاص بهم

ولقد حاولت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان The Arabic Network for Human Rights Information (مؤسسة قانونية مستقلة انشئت طبقا للقوانين المصرية وتتخذ من الدستور المصري والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ، وخاصة التي وقعت عليها مصر مرجعية لها) بالتعاون مع المدرسة الديموقراطية (وشعارها : إحترام حقوق الشباب) بجمهورية اليمن(منظمة أهلية تعمل في مجال مناصرة حقوق الإنسان في اليمن وخاصة حقوق الطفل وحقوق الشباب)من وضع مشروع قانون بحقوق الشباب وذلك في العام 2007 ، وذلك للإستفادة منه والإسترشاد به في وضع قوانين لضمان حقوق الشباب في الدول العربية.

ويحتوي هذا المشروع على عدة نصوص مصدرها الدستور والتشريع الوطني والقانون الدولي ويتفرع إلى عدة أبواب أهمها:

1 – المبادئ الأساسية.
2 – الحقوق السياسية.
3 – الحقوق الاجتماعية.
4 – الحقوق الثقافية.
5 – الحقوق المالي

مادة (29): للشاب الحق في التعليم وتحقيقاً للإعمال الكامل في هذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص تقوم بوجه خاص بما يلي:

1-جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً مجاناً للجميع.

2-تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي سواء العام أو المهني وتوفيرها وإتاحتها لجميع الشباب واتخاذ التدابير المناسبة مثل إدخال مجانية التعليم وتقديم المساعدة المالية عند الحاجة إليها.

3-جعل التعليم العالي بشتى الوسائل المناسبة متاحاً للجميع على أساس القدرات.

4-جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الشباب وفي متناولهم.

5-اتخاذ تدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والجامعات والتقليل من معدلات ترك الدراسة.

مادة (31): تلتزم الدولة على أن يكون تعليم الشاب موجهاً نحو:

1- تنمية شخصية الشاب ومواهبه وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها.

2- تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في الدستور وميثاق الأمم المتحدة.

3- تنمية احترام ذوى الشاب وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة والقيم الوطنية للوطن.

4- إعداد الشاب لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر، بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب.

5- تنمية احترام البيئة الطبيعية.

مادة (38): تعترف الدولة بحق كل شاب يدعي أنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك أو يثبت عليه ذلك في أن يعامل بطريقة تتفق مع رفع درجة إحساس الشاب بكرامته وقدره وتعزز احترام الشاب لما للآخرين من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتراعى سن الشاب واستصواب تشجيع إعادة اندماج الشاب وقيامه بدون بناءً في المجتمع، وتحقيقاً لذلك تكفل الدولة بوجه خاص ما يلي:

أ- عدم ادعاء انتهاك الشاب لقانون العقوبات أو اتهامه بذلك أو إثبات ذلك عليه بسبب أفعال أو أوجه قصور لم تكن محظورة بموجب القانون عند ارتكابها.

ب- يكون لكل شاب يدعي بأنه انتهك قانون العقوبات أو يتهم بذلك الضمانات التالية على الأقل:

1. افتراض براءته إلى أن تثبت إدانته بحكم بات.
2. إخطاره فوراً ومباشرة بالتهم الموجهة إليه والحصول على مساعدة قانونية أو غيرها من المساعدة الملائمة لإعداد وتقديم دفاعه.
3. قيام سلطة أو هيئة قضائية مختصة ومستقلة ونزيهة بالفصل في دعواه دون تأخير في محاكمة عادلة وفقاً للقانون وبحضور مستشار قانوني أو بمساعدة مناسبة أخرى ولكل شاب الحق في أن يحاكم حضورياً، ما لم يعتبر أن ذلك في غير مصلحة الشاب الفضلى ولا سيما إذا أخذ في الحسبان سنه أو حالته.
4. عدم إكراهه على الإدلاء بشهادة ضد نفسه أو الاعتراف بالذنب.
5. استجواب أو تأمين استجواب الشهود المناهضين وكفالة اشتراك واستجواب الشهود لصالحه في ظل ظروف من المساواة.
6. الحصول على مساعدة مترجم شفوي مجاناً إذا تعذر على الشاب فهم اللغة المستعملة أو النطق بها.
7. تأمين احترام حياته الخاصة تماماً أثناء جميع مراحل الدعوى.
8. لا يحاكم أحد أو يعاقب على مخالفة إدانته عليها أو أبرئ منها بحكم نهائي أعلن وفقاً للقانون.
9. لا يدان أحد على أفعال أو إمتناعات لا تشكل أفعالاً جنائية طبقاً للقانون المنطبق وقت اقترافها.

أسئلة المحاضرة ؟

السؤال الأول

اشرح / اشرحي الفئات التي يشتمل عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟

السؤال الثاني

ما المبادئ والأسس التي يرتكز عليها المدخل الحقوقي ؟

السؤال الثالث

ناقش / ناقشي ماهية مصطلح حقوق الإنسان؟